



تحذير المسلمين من الطعن في حديث سيد المرسلين

نصر إبراهيم فضل البنا

المقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فقد تنوعت طعونات الطاعنين في الحديث النبوي ورجاله، فتارة يريدون أن يدافعوا عن السنة ورجالها فيقومون بالطعن في حملتها واتهامهم كذّابون، وسرعان ما ينخدعون بترهات الآخرين ثم يزعمون بأنهم يدافعون عن الحديث، وتارة يقومون بإلقاء الأضواء على الحديث ورجاله، فإذا بتلك الأضواء تصبح أشبه ما يكون بظلمة الليل فتنتقلب الأضواء إلى ظلمات بعضها فوق بعض، وتارة يقومون بمحاولة تسليط أضواء من القرآن الكريم على بعض الأحاديث في محاولة تضليل المسلمين بتلك الأضواء التي تظهر بأن يد اليهودية الآثمة عاثت فيها فساداً وإفساداً حتى جاء أوحد عصره، وأخرج من البخاري مائة وعشرين حديثاً إسرائيلياً بزعمه. سواء في محاولة تفعيل العقل وتحريره من سلطان النقل أو في قراءة نقدية عصرية جديدة لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم، حيث تطعن في ما يزيد على خمسين حديثاً، وتارة بمحاولة تفعيل قواعد نقد المتن الحديثي وإيجاد قواعد جديدة وأيضاً بقراءة عصرية نقدية جديدة وأسلوب جديد لم يعهده المحدثون من قبل وطعن فيما يزيد على ثمانين حديثاً، وتارة يزعم وجود التنازع والنزاع بين أهل الفقه وأهل الحديث ويصف المحدثين بأنهم زوامل أخبار وأن أهل الفقه هم الأطباء لتلك الأخبار، وتارة باسم إعادة البناء للأمة فأنكروا أحاديث صحيحة ثابتة بدعوى مخالفتها للعقل والواقع وكان آخر محاولة إنقاذ الدين من إمام المحدثين وكأن البخاري في نظرهم هو الجاني الأكبر حيث قام بجناية عظيمة - كما يزعمون - لا تعدلها جناية وذلك لجمعه الأحاديث وبحثه عن الأسانيد وأنه لم يكن فقيهاً في انتقاد المتن.

جمع أولئك محاولة إيجاد سلطة عقلية على النقل وأنه يجب أن يكون النقل خاضعاً لسلطان العقل بل يجب وجوباً لا رجعة فيه أن ينفلت العقل من سلطان النقل وأن يتحرر منه تحرراً كاملاً وإلا كانت المصيبة عظيمة وداهية.

وهذا البحث يبين منهج أولئك العقلايين الذين حاولوا أن يطعنوا في السنة ظناً منهم بأنهم يحسنون صنعا قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ (سورة البقرة، الآية: ٢٠٤-٢٠٦)، وقال سبحانه وتعالى مبيناً حقيقتهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ (سورة البقرة، الآية: ١١-١٢).

وهم الأخسرون أعمالاً في الدنيا كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ (سورة الكهف، الآية: ١٠٣-١٠٤). وقد سمت هذا البحث ب: "تحذير المسلمين من الطعن في حديث سيد المرسلين" وجعلته

في: مقدمة ومباحث خمسة وخاتمة ونتائج على النحو التالي:

المقدمة: تحدثت فيها عن أهمية الموضوع وأساليب الطاعنين في السنة وخطة البحث.

المبحث الأول: الدراسات المنحرفة السابقة التي تتعلق بنقد السنة.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب جناية البخاري - إنقاذ الدين من إمام المحدثين - .

المبحث الثالث: التعريف بكتاب الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها.

المبحث الرابع: التعريف بكتاب أضواء على السنة المحمدية.

المبحث الخامس: التعريف بكتاب نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث.

الخاتمة والنتائج: قدمت فيها ما وصلت إليه من نتائج من دراسة للكتب التي تكلمت عنها وغيرها من المصنفات الطاعنة في السنة. وأخيراً أسأل الله العلي العظيم أن يحفظ سنة نبيه من كيد الكائدين وافتراءات المفتريين وأن يجعلنا من المدافعين الحقيقيين عن سنة نبيه وأن يحشرنا في زمرة يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم وصلى الله وسلم على خير خلق الله أجمعين سيدنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: الدراسات السابقة التي تناولت الطعون في السنة النبوية:

لقد تعددت محاولات المعاصرين في نقد السنة وفي توجيه الطعون لها والتقليل من شأنها تحت أسباب شتى منها: البحث العلمي في زعمهم، ومخالفة العقل وتارة الثالثة تحت اسم التعارض والتناقض وتارة تحت اسم إعادة البناء والتجديد، وفي هذا المبحث أتناول هذه المحاولات من قبل المعاصرين الطاعنين في السنة حسب التسلسل الزمني، وإليك أشهرها:

- ١- فجر الإسلام وضحى الإسلام وظهر الإسلام^(١). د. أحمد أمين.
- ٢- أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث^(٢). محمود أبو رية.
- ٣- شيخ المضيرة أبو هريرة^(٣). محمود أبو رية.
- ٤- الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها^(٤). سيد صالح أبو بكر.
- ٥- هذي هي الأغلال^(٥). عبد الله علي القصيمي.
- ٦- أبو هريرة^(٦). عبد الحسين شرف الدين الموسوي.
- ٧- أيها العقل من رآك^(٧). عبد الله علي القصيمي.
- ٨- مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها^(٨). عبد الله علي القصيمي.
- ٩- حقائق ثابتة في الإسلام يحاول المنحرفون طمسها والتخلص منها^(٩). محمد محمد عبد اللطيف المعروف بابن الخطيب.
- ١٠- أين الخطأ تصحيح مفاهيم ونظرة تجديد^(١٠). عبد الله العلابي.

- ١- طبعت الكتب الثلاثة في القاهرة ١٩٢٩م.
- ٢- طبع الكتاب أكثر من طبعة، آخرها طبعة دار الكتاب الإسلامي، بيروت. وانظر: محيي الدين عطية، دليل المؤلفات الحديثية، دار ابن حزم، بيروت، ط/١، ١٩٩٥م، ٣٦/١.
- ٣- دار المعارف، مصر، طبعة ٣، دون تاريخ.
- ٤- دليل المؤلفات الحديثية، دار محرم، ١٩٧٤م، ٢٦٠/١.
- ٥- مطبعة مصر، القاهرة، ط/١، ١٩٤٩م.
- ٦- دار الزهراء، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- ٧- القاهرة، طبعة ٢، ١٩٦٧م.
- ٨- دار القلم، بيروت، ١٤٠٥هـ، وانظر: دليل المؤلفات الحديثية، ١٠١/١.
- ٩- مطبعة دار الأفق، طهران، ط/١، ١٩٧٤م.
- ١٠- بيروت، ط/١، ١٩٧٨م.

- ١١- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث (١١). محمد الغزالي.
- ١٢- حقيقة عذاب القبر (١٢). جواد موسى محمد عفانة.
- ١٣- دور السنة في إعادة بناء الأمة (١٣). جواد موسى محمد عفانة.
- ١٤- تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم (١٤). سامر الإسلامبولي.
- ١٥- الألوهية والحاكمية (١٥). سامر الإسلامبولي.
- ١٦- انتبهوا... الدجال يغزو العالم (١٦). محمد منير الإدلبي.
- ١٧- الذات الإلهية والمجازات القرآنية والنبوية وإزالة شبهة التشبيه والتجسيم من أساسها (١٧). سعد رستم.
- ١٨- نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين (١٨). إسماعيل الكردي.
- ١٩- قتل المرتد الجريمة التي حرّمها الإسلام (١٩). محمد منير الإدلبي.
- ٢٠- صحيح صحيح البخاري (٢٠). جواد موسى محمد عفانة.
- ٢١- جناية البخاري، إنقاذ الدين من إمام المحدثين (٢١). زكريا أوزون.
- ٢٢- نقد الحديث على ضوء الحقائق العلمية (٢٢). د. عمار الحريري.
- ٢٣- دين السلطان (٢٣). نيازي عز الدين.
-
- ١١- دار الشروق، ط/٤، ١٩٨٩م.
- ١٢- جمعية المطابع التعاونية، عمان، ط/١، ١٩٩٧م.
- ١٣- جمعية المطابع التعاونية، عمان، ط/١، ١٩٩٩م.
- ١٤- دار الأوتل، دمشق، ط/١، ٢٠٠٠م، انظر: محمد خير رمضان يوسف، المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف، دار الرشد، الرياض، ط/١، ٢٠٠٣م.
- ١٥- دار الأوتل، دمشق، طبعة ١، ٢٠٠٠م.
- ١٦- دار الأوتل، دمشق، طبعة ١، ٢٠٠٢م.
- ١٧- دار الأوتل، دمشق، طبعة ١، ٢٠٠٣م.
- ١٨- دار الأوتل، دمشق، طبعة ١، ٢٠٠٢م.
- ١٩- دار الأوتل، دمشق، طبعة ١، ٢٠٠٠م.
- ٢٠- جمعية المطابع التعاونية، عمان، ط/١، ٢٠٠٣م.
- ٢١- دار الرئيس بيروت، طبعة ١، ٢٠٠٤م.
- ٢٢- ورقة قدمت للملتقى العلمي الأول لنقد المتن الحديثي، عمان، ٢٠٠٤م.
- ٢٣- دار بيسان للنشر والتوزيع، دون تاريخ.

المبحث الثاني : التعريف بكتاب: جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين.

مؤلفه زكريا أوزون طبعة دار الريس - بيروت، ٢٠٠٤م.

يقع الكتاب في مائة وخمس وستين صفحة من القطع المتوسط بما فيها الفهارس وهو يشتمل على مقدمة وفصول ثمانية وخاتمة.

عرض الكتاب:

في الإهداء دعا مؤلفه إلى الاحتكام إلى العقل في الحكم على النقل، وأهدى كتابه إلى كل من أضاء شمعة في ظلام القياس والآبائية - أتباع الآباء - (٢٤).

وأما المقدمة ففيها بين الهدف الرئيس من الكتاب وهو نزع هالة التقديس عن الحديث لاسيما صحيح البخاري ومحاولة إعمال العقل في التخلص من أوهام النقل وهو ما يسعى له المؤلف والدعوة إلى عدم اتباع الآباء (٢٥).

الفصل الأول: زبدة الكتاب.

عرف في هذا الفصل الحديث النبوي تعريفاً ناقصاً (٢٦) ووضع مجموعة من الأسئلة وأجاب عنها وخرج بنتائج مظنونة منها:

- ١- أن الحديث النبوي ليس وحياً منزلاً ولو كان وحياً لوجب قراءته في الصلاة (٢٧).
- ٢- لا يعتبر الحديث مصدراً للتشريع ولا يستقل بالتشريع (٢٨).
- ٣- أن الحديث النبوي ليس مقدساً لسبب أن الأحاديث عند أهل السنة لا يعترف بها الشيعة والعكس كذلك (٢٩).
- ٤- أن الحديث النبوي لا يفسر القرآن (٣٠).

٢٤- زكريا أوزون، جناية البخاري، ص ٩.

٢٥- جناية، ص ١١.

٢٦- جناية، ص ١٣.

٢٧- جناية، ص ١٤ - ١٥.

٢٨- جناية، ص ١٦ - ١٧.

٢٩- جناية، ص ١٨.

٣٠- مصدر سابق، ص ١٨.

- ٥- أن الصحابة ليسوا عدولا ولا ثقات واتهم أكثر الصحابة رواية للحديث فأبو هريرة ليس له صحبة حقيقية إلا سنة وتسعة أشهر على أحسن حال (٣١) وأن عائشة تأمرت على قتل عثمان رضي الله عنه وحثت على قتله (٣٢) وأن ابن عباس سرق بيت مال المسلمين وأنه هدد علياً بإرسال المال إلى معاوية ليستعين به على قتال علي (٣٣).
- ٦- أن الحديث النبوي لا يوافق معطيات العلم الحديث والنظم والأعراف السائدة اليوم (٣٤).
- ٧- أن الأحاديث كانت سببا لانقسام الأمة وليس لوحدها (٣٥).
- ٨- أن الحديث النبوي لا تؤخذ منه الأحكام بل هو للحكم والمواظف فقط (٣٦).
- ٩- وأن الإمام البخاري لم يوفّق فيما سعى إليه وهذا ما حاول أن يظهره، سيظهره من خلال الأحاديث التي انتقاها ودرسها بزعمه (٣٧).
- قلت: ومراجعته فيما ذهب إليه ذكر بعضها وأخفى البعض الآخر لحاجة في نفسه، أما أشهر مراجعه فهي:

أضواء على السنة المحمدية، العقد الفريد، الأغاني، تاريخ الطبري، الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية (٣٨)، وشيخ المضيرة أبو هريرة (٣٩).

الفصل الثاني: البخاري والقرآن الكريم (٤٠):

- اشتمل هذا المبحث على أربعة عشر حديثاً في أقسام ثلاثة هي:
- ١- الأحاديث الواردة في أسباب النزول ودعا إلى تصحيح مصطلح أسباب النزول واعتبر أن في ذلك تطاولاً على الذات الإلهية وأورد في هذا القسم سبعة أحاديث أول ما نزل من القرآن الكريم -

- ٣١- جنابة، ص ٢٠.
- ٣٢- جنابة، ص ٢٢، أبو رية: شيخ المضيرة أبو هريرة، ص ١٧٠.
- ٣٣- جنابة، ص ٢٤، ٢٥.
- ٣٤- جنابة، ص ٢٥، ٢٦.
- ٣٥- جنابة، ص ٢٦.
- ٣٦- جنابة، ص ٢٧.
- ٣٧- جنابة، ص ٢٤ - إلى آخر الكتاب.
- ٣٨- قارن بين ص ٢١، ٢٢ من جنابة البخاري بما ورد في الأضواء القرآنية، ج ١ ص ٥٨.
- ٣٩- قارن بين ص ٢٢ من جنابة البخاري وص ١٧٠ من كتاب شيخ المضيرة ونسبه إلى تاريخ الطبري.
- ٤٠- جنابة البخاري، ص ٣١.

اقرأ والمدثر - واعتبر أن الحديثين متعارضان متناقضان وعليهم أن يزيلوا إحدى الروايتين(٤١)، وكذلك آخر منازل وأورد فيه ثلاثة أحاديث وخرج بنتيجة أن الصحابة يخطئون ويصيبون واتهم البخاري بعدم تحري الصدق(٤٢) وكذلك أورد ثلاثة أحاديث وادعى أن فيها استدراكاً على الوحي وأن تلك الأحاديث تظهر أن صحيح البخاري يُعدّل على التنزيل(٤٣).

٢- زعم وقوع النسخ في آيات الكتاب وأورد فيه ثلاثة أحاديث وادعى بأن الرجم رأي رأي عمر(٤٤)، واستشهاد القراء السبعين في المعارك و دعاء النبي على رعل وذكوان ثم قوله ولماذا أسقطت الآية، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: يرحمه الله لقد أذكرني آية. وكيف ينسى النبي؟ وهذا مخالف لقوله تعالى(٤٥): ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (القيامة: ١٦).

٣- الأحاديث القدسية أورد منها ثلاثة أحاديث وهي حديث النزول(٤٦) وحديث أنا عند ظن عبدي بي(٤٧)، وتحاج الجنة والنار(٤٨) ثم ناقشها مناقشة سريعة وغير أمينة وخرج بنتائج هي:

* أن مصطلح الأحاديث القدسية أوجده السادة الفقهاء وأتباعهم(٤٩).

* أنكر أحاديث الصفات وحاول تعطيلها بقياس الخالق على المخلوق، وأنكر حديث

الساق وحديث يحمل كلاً بأصبع(٥٠).

الفصل الثالث: البخاري والرسول الكريم(٥١):

قال المؤلف أن ما سيتم بحثه وتحليله في هذا الفصل من الكتاب موضوع المناقشة يعتمد على ما جاء في

صحيح البخاري دون أن يعير - لا من قريب ولا من بعيد - عن قبوله وتسليمه، وقسمه إلى أربعة موضوعات.

٤١-	جناية، ص ٣٢ - ٣٥.
٤٢-	جناية، ص ٣٦، ٣٨.
٤٣-	جناية، ص ٣٩، ٤١.
٤٤-	جناية، ص ٤٤.
٤٥-	جناية، ص ٤٧ - ٤٨.
٤٦-	جناية، ص ٤٩.
٤٧-	جناية، ص ٥٠.
٤٨-	مصدر سابق، ص ٥٢.
٤٩-	مصدر سابق، ص ٥٤.
٥٠-	مصدر سابق، ص ٥٤.
٥١-	جناية، ص ٥٧ - ٨٤.

الأول: الرسول و الرأي الآخر: دعا الإسلام إلى حرية الاعتقاد والتعبير امتثالاً لأمر الله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بِلِأْتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ وقوله تعالى: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ (النحل: ١٢٥) ثم أورد ثلاثة أحاديث وهي: حادثة قتل كعب بن الأشرف (٥٢)، وقتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق (٥٣)، وقتل ابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة (٥٤)، ثم خلص إلى نتيجة أن في هذه الأحاديث دعوة إلى التصفية الجسدية وأنه - في زعمه - لا يمكن نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أرسل رحمة للعالمين وادعى أن في ذلك إساءة للرسول الكريم و للعروبة والإسلام (٥٥).

الثاني: الرسول والغزو:

وقسم هذا الموضوع إلى فقرات ثلاث هي: الحز على الغزو، والغاية من الغزو، وضحايا الغزو، وأورد في ذلك ثمانية وخلص إلى النتائج الآتية:

- ١- أن قوله: نُصِرْتُ بِالرَّعْبِ، والجَنَّةُ تحتَ ظلالِ السِّيفِ، إنما هي أحاديث أموية أو قول يمكن أن ينسب إلى هولاء وليس من قول نبي الرحمة (٥٦).
- ٢- أن إباحة الله الغنائم لرسوله وأن ذلك هَدَفٌ بحد ذاته وأن على الأمة الضعيفة العاجزة أن تحسن أوضاعها بجرائم السطو والغزو على الآخرين (٥٧).
- ٣- أن غاية الغزو - في زعمه - ليست نشر الإسلام وإنما سلب المقتول وكسب الغنائم، وتحريق الرسول لنخل بني النضر وأن الرسول منه بريء براءة الذئب من دم يوسف (٥٨).

الثالث: الرسول وتطبيق الحدود والأحكام:

ناقش فيه المؤلف خمسة أحاديث وهي: قتله للعربيين وقطعه لأيديهم، ورضخه رأس اليهودي بين حجرين، وقوله: إِنَّ من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره، وحث النبي على العدل من قِبَل المنافق واختلاف الزبير هو والأنصاري في شراج الحرة، ووصل إلى النتائج الآتية:

- ٥٢- جنائية، ص ٥٨.
- ٥٣- جنائية، ص ٥٩.
- ٥٤- جنائية، ص ٦١.
- ٥٥- جنائية، ص ٦٢.
- ٥٦- جنائية، ص ٦٤.
- ٥٧- جنائية، ص ٦٦-٦٧.
- ٥٨- جنائية، ص ٥٥.

- ١- إنكاره لحد الحرابة وإن كان مألوفاً في عصر البخاري فليس مألوفاً اليوم (٥٩).
- ٢- عقوبة قاتل الجارية لم ينكل عليه العقوبة ولم يشهر به وكيف رضخ رأسه بين حجرين (٦٠).
- ٣- سرعة التطبيق للعوبة في الحديث الأول والثاني، وعدم المسارعة في تطبيق الحكم في الحديث الثالث، وأن الله قبل اعتراضه (٦١).
- ٤- جعل ذلك المنافق أكثر جرأة في طرحه حين طالب الرسول بالعدل وتقوى الله - مدحه لسوء أدبه مع النبي صلى الله عليه وسلم (٦٢).
- ٥- أن رسول الله لم يكتف بتطبيق حدود الله على العباد من مسلمين وغيرهم بل تعداها زيادة وليس نقصاناً أو رحمة، تعداها ليجعلها سنة بعده يطبقها الآخرون (٦٣).

الرابع : الرسول وتأثير الآخرين عليه :

- أورد فيه ثلاثة أحاديث وهي : سحر النبي ، وقول عجوز من اليهود : إن أهل القبور يعدّون في قبورهم ، وأكل الرسول صلى الله عليه وسلم العسل وقول بعض زوجاته له بأنه أكل المغاير . بعد مناقشته للأحاديث وشرحه لها خلص إلى النتائج الآتية :
- ١- إنكار أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد أصابه السحر ثم تساءل بسخرية وتهكم فمن أصابه من الناس ماذا يفعل أيذهب للمشعوذين (٦٤)؟!.
 - ٢- أنكر حياة القبر ونعيمه وعذابه (٦٥).
 - ٣- التحريم أهم شيء في الدين والشرع فكيف يحرم النبي على نفسه شيئاً بكذب أو معلومة خاطئة (٦٦).

٥٩- جنائية، ص ٧٣.

٦٠- جنائية، ص ٧٤.

٦١- جنائية، ص ٧٥.

٦٢- جنائية، ص ٧٧.

٦٣- جنائية، ص ٧٨.

٦٤- جنائية، ص ٨١.

٦٥- جنائية، ص ٨٢.

٦٦- جنائية، ص ٨٣.

الفصل الرابع : البخاري والديانات الأخرى(٦٧):

أورد في هذا الفصل سبعة أحاديث بدأها بتوطئة أن الرسول الكريم على حسب البخاري □ بنظره - لم يقبل إلا اتباع الناس له رافضاً جميع الديانات(٦٨)، وذكر حديث: من بدّل دينه فاقتلوه، وأن من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، وقتل المرتد، وأن أمته شطر أهل الجنة، وأن عمرو بن لحي يجر قصبة في النار. لقد تهكم بأسلوب ساخر بهذه الأحاديث وتساءل بأن أهل الديانات والملل - سواء كانت مسيحية أو يهودية أو نصرانية أو بوذية - الله أعلم بحالها وأنها لن تدخل الجنة(٦٩)، ثم ضرب تلك الأحاديث بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (المائدة: ٦٩) ونسي المؤلف قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (النساء: ٤٨).

الفصل الخامس : البخاري والحكم على الصحابة:

مهد المؤلف في هذا الفصل بأن ما ورد في صحيح البخاري يؤكد بأن الرسول أوصى بأمر الحكم لقريش وجعل الناس تابعين لها، وأن الصحابة لم يكونوا ملائكة بل هم كغيرهم من الناس ويتحابون ويتباغضون ويبحث في هذا الفصل موضوعين رئيسيين هما(٧٠):
الأول: الحكم في الإسلام وطاعة الحاكم وحرمة الدين، أورد في هذا الموضوع تسعة أحاديث ووصل إلى نتيجة مفادها:

١- حصر الأمور في قبيلة قريش التي لا نعلم كيف نجد أفرادها في أيامنا المعاصرة لنختار منهم من يحكم البلاد الإسلامية والعربية، وإن كان البخاري عاش في ظل أحفاد قبيلة قريش ولم يستبعد تلك الأحاديث أو أنه غض الطرف عنها وأثبتها كأمر من الله ورسوله فإن رائحة القبيلية والعصبية والطائفية تخرج منها(٧١).

٦٧- جنائية، ص ٨٥.

٦٨- جنائية، ص ٨٥.

٦٩- جنائية، ص ٩١.

٧٠- جنائية، ص ٩٣.

٧١- جنائية، ص ٩٩.

- ٢- ربط طاعة الحاكم وظلمه بالله عز وجل فحاولوا فرض الشرعية الإلهية على حكمهم(٧٢).
- ٣- أن ولاة الأمر من المسلمين وخلفاء الله في الأرض - بزعمه - هم أول من انتهك حرمة مكة والمدينة بلا مبالاة... من دون أن يمسهم العذاب الذي توعدهم به الإمام البخاري في صحيحه في الدنيا(٧٣).

ثانياً: أحوال بعض الصحابة.

مهّد لهذا الموضوع بقوله: إن غالبية الصحابة من المهاجرين والأنصار وأن التابعين والأئمة والعلماء بالغوا بمكانتهم وصفاتهم حتى جعلوهم كالملائكة، والصحابة كغيرهم من الناس فمنهم المذنب ومنهم التائب... وأورد في هذا الموضوع أحاديث ثمانية منها: نفي المدينة الخبيث، وحب الأنصار ومرض النبي صلى الله عليه وسلم، وطلبه أن يُمرَّضَ في بيت عائشة، وحديث فذك، وحديث اهجهم وروح القدس معك، وحديث بسط الرداء وعدم نسيان أبي هريرة شيئاً وحديث القاتل والمقتول في النار(٧٤).

وبعد مناقشته هذه الأحاديث خرج بالنتائج الآتية:

- ١- فضل البقاء في المدينة، ولا يبقى فيها إلا طيب، وخروج الصحابة من المدينة ولم يصل إليهم فضلها ووصل إلى البخاري(٧٥).
- ٢- بقاء بعض المنافقين في المدينة بل ودفنوا فيها أيضاً كعبد الله بن أبي سلول(٧٦).
- ٣- هجاء حسان للمشركين وجبريل كان معه، وعندما خاض في حادثة الإفك هل كان جبريل معه، ومسامحة أم المؤمنين عائشة له، وعدم مسامحتها لعلي على موقفه من حادثة الإفك(٧٧).
- ٤- نسيان أبي هريرة حديث "من أدرك الصبح جنباً فلا صيام له"(٧٨).
- ٥- أقوال وأفعال الصحابة هي أعمال إنسانية بشرية لا تمثل شرعا ولا ديناً ولا قدسية، ومحاولة تقديس تلك الأقوال تجعل الإسلام في مأزق(٧٩).

٧٢- جنائية، ص ١٠٠.

٧٣- جنائية، ص ١٠٠.

٧٤- جنائية، ص ١٠١-١٠٢.

٧٥- جنائية، ص ١٠٢.

٧٦- جنائية، ص ١٠٢.

٧٧- جنائية، ص ١٠٧-١٠٨.

٧٨- جنائية، ص ١٠٨.

٧٩- جنائية، ص ١١٠.

الفصل السادس: البخاري والمرأة^(٨٠):

مهّد لهذا النص بأن المرأة لا تتساوى مع الرجل وأنها في النسق الثاني دوماً ولا يمكن أن تكون صنوه، بالرغم من كل أساليب التلميح والتخريجات والتبريرات وزعم بأن دعاة المسلمين على اختلاف مستوياتهم قد نجحوا في زرع عقدة النقص والدونية في المرأة المسلمة لدرجة أنها أصبحت تدخل في بنيتها الجينية وأقنعوها بأن تلك العقدة المرصية هي ميزة تتمتع بها الأنثى المسلمة دون غيرها^(٨١).

وأورد في هذا الفصل سبعة عشر حديثاً منها: هجران المرأة فراش الزوجية، صوم الزوجة وزوجها حاضر، استوصوا بالنساء خيراً فإنهن خلقن من ضلع أعوج، خير نساء العالمين مريم، وكمل من الرجال كثير، لولا بنو إسرائيل لم يخنز لحم، وغيره عائشة، ورؤية النبي صلى الله عليه وسلم النار وأن أكثر من يدخلها النساء، والشؤم في ثلاث وحديث الواهبة، ويقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة، وإحداد المرأة.

وبعد شرحه هذه الأحاديث ومناقشتها مناقشة سطحية خرج بالنتائج التالية:

- ١- أن العلاقة الزوجية قائمة على البهيمية وليس لها مشاعر وأحاسيس^(٨٢).
- ٢- أن المرأة ليس لها أن تستقل بالعبادة وتجتهد بالعبادة ما دام سيدها - زوجها - حاضراً إلا بإذنه وله أن يفعل ما يشاء^(٨٣).
- ٣- أن المرأة ضلع أعوج لا أمل فيها وأن من رام تقويمها كسرهما وفاته الانتفاع بها^(٨٤).
- ٤- لا مكان للسيدة فاطمة ابنة رسول الله بين نساء العالمين؛ وأن أكمل النساء وخيرهن لا يعني دخولهن الجنة^(٨٥).
- ٥- أن المرأة تخون زوجها كحقيقة علمية، وما هي مبررات الصلاة والصيام وأن أكثر دخول النار هن النساء وأعطى الأسباب الداعية لذلك فهن خائئات وكثيرات اللعن^(٨٦).

٨٠- جناية البخاري، ص ١١٣، ١٤٣.

٨١- جناية البخاري، ص ١١٣.

٨٢- جناية، ص ١١٥.

٨٣- جناية، ص ١١٦.

٨٤- جناية، ص ١١٧.

٨٥- جناية، ص ١١٩.

٨٦- جناية، ص ١٢١، ١٢٢.

٦- اعتبر أن المرأة مصدرٌ للشؤم، وجمع الشؤم في ثلاث: الفرس والمرأة والدار وحمل الحديث ما لا يحتمل^(٨٧).

٧- اعتبر أن أبا هريرة مليء بالعقد، والأمراض النفسية الناتجة عن مظهره ونشأته وأصوله التي عبّر عنها بهجومه على المرأة أحياناً^(٨٨).

الفصل السابع: البخاري ومجموعة متناقضات^(٨٩):

زعم المؤلف أن صحيح البخاري مليء بالمتناقضات ثم فسّر التناقض بأنه يكون في مضمون الحديث نفسه - متنه - أو معناه أو أسلوبه أو تناقض مدلوله ومفهومه مع الذكر الحكيم أو مع معطيات العلم أو المنطق الصوري أو القوانين والأعراف الاجتماعية السائدة أو الذوق العام^(٩٠)، وللتدليل على هذا التناقض بزعمه أورد في هذا الفصل ثلاثة عشر حديثاً منها:

للعبد المملوك أجران، ونعم ما لأحدهم يحسن عبادة ربه، ومن قذف مملوكه، وفقدت أمة من بني إسرائيل، وأعددت لعبادي الصالحين، ولم يتكلم في المهد إلا ثلاثة، وحديث المعراج ورؤيته للأنبياء، وحديث الشفاعة، والبصاق في المسجد^(٩١) وحديث علامات قيام الساعة، ثم خرج بالنتائج الآتية:

- ١- لا يعقل أن يكون للعبد المملوك أجران لأن حرية الإنسان أهم شيء بل هي الحياة الإنسانية^(٩٢).
- ٢- في تلك الأحاديث قمة الانحياز الاجتماعي والتمييز العنصري بين السيد والمملوك^(٩٣).
- ٣- ما أعده الله يوم القيامة لعباده وذكر الشجرة التي يسير الراكب في ظلها مائة عام ولا يقطعها، فقد أمكن وصفها^(٩٤).
- ٤- تعارض الأحاديث للمعطيات والبحوث العلمية والذوق الإنساني السليم^(٩٥).
- ٥- زعم أن صحيح البخاري مليء بالمتناقضات في معظم المجالات فتارة يأمر وتارة ينهى في نفس الأمر^(٩٦).

٨٧- جنائية، ص ١٢٢.

٨٨- جنائية، ص ١٣٠-١٣٢.

٨٩- جنائية، ص ١٣٥.

٩٠- جنائية، ص ١٣٥.

٩١- جنائية، ص ١٣٥-١٥٠.

٩٢- جنائية، ص ١٣٦.

٩٣- جنائية، ص ١٣٧.

٩٤- جنائية، ص ١٣٨.

٩٥- جنائية، ص ١٤٧.

٩٦- جنائية، ص ١٥٠.

الفصل الثامن: بين الماضي والحاضر (٩٧):

ذكر في هذا الفصل أن تقديس الماضي هو عقدة المجتمع الإسلامي بشكل عام والعربي بشكل خاص وأنه بزعمه استعان بالله للخوض في نقد الخطأ في القديم بالرغم من إحاطته بالهالة والقداسة لإظهار الحقيقة ساطعة وأورد للنقد حديثين هما: يا أبا عمير ما فعل النغير؟ وحديث علي كان لي شارف من نصيبي من المغنم يوم بدر... وكيف أن حمزة شرب الخمر و بقر بطن الشارف وَجَبَّ اسْمَيْهَا... وشكوى علي وقول حمزة: هل أنتم إلا عبيد أبي، كما أن المؤلف استنبط بأسلوبه الساخر مجموعة من الأحكام قاربت خمسة وعشرين حكماً، ثم طرح بعض التساؤلات، ومن بعض ما أداه إليه اجتهاده المبطن:

- ١- جواز شرب الخمر في بيوت الأنصار.
- ٢- جواز قطع سنام البعير من مثل السكران.
- ٣- جواز استخدام البيوت كمشارب للخمر دون إذن سابق من الحاكم أو الإمام.
- ٤- وجوب استئذان الحاكم قبل دخول البيوت وإن كانت مشبوهة.
- ٥- وجوب لوم الإمام للسكرير بالقول مع ظهور علامات السكر كاحمرار العينين.
- ٦- عدم تطبيق حد الخمر على عم الإمام أو الحاكم.
- ٧- عدم تغريم ما أتلفه عم الإمام.
- ٨- استثناء عم الإمام من العقوبات وتطبيق ذلك على من هو في مقامه كالخال.
- ٩- الانسحاب مع الإمام بصمت دون إظهار الأسباب.
- ١٠- وجوب إعطاء المعلومات حول مرتكبي الأخطاء وعدم كتمانها (٩٨).

أما التساؤل الذي أثاره فهو: أين تطبيق حدود الله على حمزة إن كان هناك حد على شرب الخمر وأين قول النبي صلى الله عليه وسلم: وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها؟.

نقد الكتاب:

أقول: بعد أن عرضت الكتاب وبيّنت ما أورده من أحاديث وظهرت لي في الكتاب مجموعة كبيرة من الطعون المفتراة بل أعتبر الكتاب من أخطر الكتب في هذا المجال، ولا أعتقد أن مسلماً يهمه أمر دينه وعنده مسكة من عقل يقدر على تلك الاتهامات مثل:

٩٧- جنائية، ص ١٥٣.

٩٨- جنائية، ص ١٥٦-١٥٧.

- ١- اتهمه أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بأنها تأمرت على قتل الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه بل أمرت بذلك وحثت عليه بزعمه أنها قالت اقتلوا نعثلاً فقد كفر.
- ٢- اتهمه حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بأنه سارق لبيت مال المسلمين في زمن علي رضي الله عنه.
- ٣- اتهمه لأبي هريرة رضي الله عنه بأنه كذاب ويضع الأحاديث لحساب الآخرين.
- ٤- اتهمه للإمام البخاري الذي شهد له القاضي والداني بالدقة المتناهية بأن الإسرائيليات قد جازت عليه، وأن جامعه قد حوى المتناقضات.
- ٥- وأخطر من ذلك اتهمه لرسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه حابى عمه حمزة ولم يقم عليه حد شرب الخمر إن كان عليها حد بزعمه وما درى المفتري بأن تحريم الخمر كان بعد أحد واستشهاد حمزة رضي الله عنه.
- ٦- اتهمه لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعدم الرحمة وشدته مع خصومه واستخدامه الخداع معهم وذلك في قصة قتله لكعب بن الأشرف وقتله لأبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق وقتله ابن خطل.
- ٧- اتهمه للصحابي عمر بن الخطاب الخليفة الراشد الثاني رضي الله عنه بأنه نسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم آية الرجم قولاً منه لا فعلاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- ٨- بلغ مجموع الأحاديث التي تكلم عليها المفتري في كتابه الذي نعرض له ما يزيد على المائة بحديثين.
- ٩- طعنه بأحاديث الصفات وأحاديث علامات الساعة واعتبرها من الخرافات الإسرائيلية، وكذلك أحاديث القيامة وأهوالها.
- ١٠- وسم هذا الدعي كتابه بجناية البخاري - إنقاذ الدين من إمام المحدثين - وكأن البخاري هو الجاني المفتري على الله ورسوله فجاء هذا المتشيع بما لم يعط لحماية دين المسلمين من البخاري، لكن كتابه كله افتراءات وأضاليل والأصح أن يطلق عليه اسم افتراءات الحاقدين الضالين على إمام المحدثين، وسيبقى البخاري إماماً للمسلمين والمحدثين وللمؤمنين رغم أنوف الشائنين الحاسدين من أمثال هذا الدعي.

المبحث الثالث: التعريف بكتاب:

الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها (٩٩):
والكتاب من تأليف السيد صالح أبي بكر يقع في جزئين ويشتمل على ثلاثمائة وأربع وثمانين صفحة بما فيها الفهارس.

الجزء الأول: تحدث فيه عن قضية الحديث النبوي ومراجعتها العلمية منذ الخلافة الأولى إلى عصرنا هذا واشتمل هذا الجزء على مائة وأربعين قضية في مائة وإحدى وعشرين صفحة بما فيها الفهارس(١٠٠).
الثاني منهما: اشتمل على نماذج من الأحاديث الواردة في صحيح البخاري وزعم بأنها من الإسرائيليات التي دست على البخاري ولم يتفطن لها لا هو ولا العلماء الذين جاؤوا من بعده، والتعقيب القرآني على كل منها بالنفي وبراءة النبي صلى الله عليه وسلم، واشتمل هذا الجزء على مائة وعشرين حديثاً، زعم المصنف بأنها تجافي معاني القرآن وبعبارة عن لياقة الإسلام ونبى الإسلام، وألقى عليها الضوء العلمي من المراجع العلمية التي وردت في الجزء الأول واشتمل هذا الجزء على مائتين واثنين وستين صفحة بما فيها الفهارس(١٠١).

ولنا أن نتساءل عن المراجع العلمية التي وردت في الجزء الأول والتي من خلالها نقد هذه الأحاديث وادعى بأنها من الإسرائيليات، وهذا ما سنوضحه بعد بيان الهدف الرئيس من الكتاب وبيان التعريف بالكتاب كما ذكر المصنف.

الهدف الرئيس من الكتاب:

ذكر المصنف أن الغاية من تصنيف هذا الكتاب تشمل أمرين هما(١٠٢):

الأول: الدعوة المزعومة إلى عدم التصديق بكلام يخالف كلام الله وهدى رسوله، حتى لا تقع في خطيئة الشرك بمنازعة الله حق الكلمة والتشريع.

الثاني: ألا نحقق للشيطان مآربه فنبعد عن الحق المنزل من الله بسبب قبولنا ما دسه علينا أعداء الإسلام من أحاديث باطلة.

التعريف بالكتاب بصورة مفصلة:

بعد أن ذكرت الهدف الرئيس لتصنيف الكتاب أرى لزاماً على أن أعرف بمضمون الكتاب والتعليق ما أمكن على بعض الفقرات، علماً بأن المصنف وضع بنوداً محددة يعرف من خلالها الكتاب ودوافعه(١٠٣) ولكن سأختصر حتى لا يطول المقام و تلك البنود هي:

١٠٠- أبوبكر سيد صالح، الأضواء القرآنية ١-١٢١ وسيشار إليه فيما بعد ب: الأضواء القرآنية.

١٠١- الأضواء القرآنية، ٢/١٢٤-٣٨٤.

١٠٢- الأضواء القرآنية، ١/١.

١٠٣- الأضواء القرآنية، ١/٣-٧.

أولاً: قال المصنف: العرض الكامل لقضية الحديث منذ عصر الرسالة إلى عصرنا هذا، حتى يعلم المسلمون أساليب الكيد لدينهم لاسيما من اليهود(١٠٤).

قلت: هذا ادعاء عريض وقضية بحث الحديث خلال أربعة عشر قرناً بورقات تشيع بما لم يعط، وغالب ما ادعاه نقل حرفي عن أبي ربة تارة ينسبه وتارة لا ينسبه وأحاديث الصحيحين خالية من الكيد والدس كما زعم بل هو الذي يدس(١٠٥).

ثانياً: الدعوة العملية إلى تقسيم الأحاديث على خلاف ما قسمه العلماء قديماً وجعل أقسامه ما يوافق في رأيه هو القرآن أو يخالفه وفضائل الأعمال لتطهير الدين من شوائب الدس الإسرائيلي. أقول: لتحقيق هذا الأمر اعتمد على حديث موضوع عند أهل الدين وهو عرض الحديث على القرآن الكريم فما وافقه فقد قاله وما خالفه لم يقله.

قال الشيخ التوجيهي رحمه الله: والأحاديث الصحيحة ليس فيها ما يخالف القرآن بوجه من الوجوه ومن وجد ذلك فإنما هو من سوء فهمه للقرآن والأحاديث الصحيحة(١٠٦).

ثالثاً: وجود مائة وعشرين حديثاً إسرائيلياً وجدها في صحيح البخاري بعد حصيلة الفحص الدقيق للأحاديث المعارضة للقرآن الكريم المنافية لجناب الرسول بزعمه.

قلت: ما زعمه حصيلة البحث العلمي والفحص الدقيق لأحاديث البخاري وفيه منافاة للقرآن الكريم ولا يليق بجناب النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو تشيع بما لم يعط، وكلام كذاب ومفتر وباطل من وجوه:

- ١- أن الأمة بقيت في ضلالها من عهد البخاري إلى يومنا هذا حتى جاء المدعي فجلى الحقيقة وفي ذلك اتهام للأمة بالغباء والأئمة الأعلام بعدم الفهم.
- ٢- إساءة بالغة للإمام البخاري وإحاقه بالأغبياء المغفلين الذين تروج عليهم دسائس الزنادقة(١٠٧).

١٠٤- حمود بن عبدالله التوجيهي: الرد القويم على المجرم الأثيم، دار العليان، بريدة، ط/١، ١٤٠٦هـ، ص٣٧، الأضواء القرآنية، ٣/١ - ٧.

١٠٥- الرد القويم، ص ٣٨، الأضواء القرآنية: ٣/١.

١٠٦- الرد القويم، ص ٤١.

١٠٧- الرد القويم، ص ٤٤، الأضواء القرآنية: ٤/١.

٣- ما زعمه أنه حصيلة البحث العلمي والفحص الدقيق إنما هو أخذه عن كتاب الأضواء
المحمدية لأبي ربة نقله منه نقلا حرفيا.

رابعاً: أراد أن يقدم التذكرة لأصحاب العقول الناضجة من المسلمين لينفضوا عن دينهم وعقائدهم
غبار الزيف.

قال الشيخ التويجري رحمه الله: أصحاب العقول السليمة من المسلمين نقضوا عن دينهم
وعن عقائدهم غبار الزيف قبل قرون ماضية من مجيء هذا الزاعم ونفضوا عن أنفسهم ما أحدثه أهل
الأهواء والبدع والخوارج والقدرية والروافض والمرجئة والزاعم أحدهم وأظهر كيده بقالب النصيحة كفعل
الشیطان ﴿وَقَاسَمَهُمْ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ (الأعراف: ٢١) (١٠٨).

خامساً: الإدعاء بمنازعة الحديث الباطل للقرآن الكريم وإبعاد كتب التحصيل والتخريج الفني التي
تحمل كلاما يخالف المفاهيم القرآنية.

قلت: لقد حفظ الله كتابه من أن يزداد فيه أو ينقص منه فقد حفظت السنة بحفظ العلماء
الأجلاء لها ولم يختلط في القرآن شيء آخر كما يحاول المصنف أن يوهم القارئ (١٠٩).

وأقول أيضاً أن علماء الحديث قديماً وحديثاً بينوا الأحاديث الباطلة المكذوبة ووضعوا لذلك
القواعد والأسس التي من خلالها يحكم على الأحاديث بالصحة أو بالوضع ومن أهم تلك الكتب المنار
المنيف لابن قيم الجوزية الذي جاء قبل الزاعم بسبعة قرون.

سادساً: إدراك العواقب المترتبة على ترك الأحاديث المخالفة للقرآن دون إظهار عيوبها حتى لاتزداد
عقائد الناس انحرافاً عن عقيدة نبيهم.

أقول: الظاهر من كلام المصنف أن انحراف الناس في عقائدهم كان بسبب تلك الأحاديث والصواب
أن عقائد الناس انحرفت بسبب الزيغ والضلال الذي أشاعه أمثال هذا الزاعم والناس في العقيدة قسماً:

١- أهل السنة والجماعة: وهؤلاء عقائدهم مستمدة من كتاب الله عز وجل وما صح عن نبيهم
وهم مايزالون على عقيدة نبيهم، والحمد لله.

٢- أهل الزيغ والبدع والضلالة: وهؤلاء انحرفت عقائدهم بسبب اتباعهم المتشابهات وترك المحكمات
وإعراضهم عن الأحاديث الصحيحة الثابتة وانحراف أولئك بين مستقل ومستكثر (١١٠).

١٠٨- الرد القويم، ص ٤٤، الأضواء القرآنية: ٤/١.

١٠٩- الرد القويم، ص ٤٦، الأضواء القرآنية: ٤/١.

١١٠- الرد القويم، ص ٤٨، الأضواء القرآنية: ٤/١.

سابعاً: الدعوة إلى الاستكشاف الفعلي لانحراف عقائد من سبقونا... التي ملأت المدونات الصفراء.
قال التويجري رحمه الله: وهذه الجملة كافية في بيان عداوة المصنّف للرسول صلى الله عليه
وسلم والسلف الصالح رضي الله عنهم لما يلي:

- ١- زعمه أن معجزات الرسول مصطنعة وهذا تلقاه من العصريين ومن أبي رية(١١١).
 - ٢- تسمية كتب الحديث المعتمدة عند المسلمين بأنها صفراء وهذا احتقار لها.
 - ٣- تسمية علماء السلف بالدراويش وجماعة التنسك الشكلي وهذا احتقار لهم ولشأنهم(١١٢).
- ثامناً: إثبات أن دين الله هو القرآن بداية ونهاية... وأن الأحاديث إنما هي وحي الخيال الخرافي
الشارد أو الكيد الإسرائيلي للعين.

قلت: في ذلك دعوة إلى الاعتماد على القرآن فقط ورد على السنّة وعدم قبولها وهذا خطأ وفي
ذلك تكذيب للقرآن أيضاً(١١٣). ولو أخذنا - على سبيل المثال - "أقيموا الصلاة" من القرآن الكريم، ثم
أردنا أن نقيمها من القرآن فهل يسعفنا بإقامتها دون اللجوء إلى حديث صلّوا كما رأيتموني أصلي...
وهكذا بقية التكاليف.

تاسعاً: الدعوة من قبل المصنّف إلى عدم التعصب للشيوخ ومعتقدات الآباء وإقامة الحجة عليهم
والدعوة إلى عدم تجميد العقول أمام الأسانيد لأن ذلك في زعمه يؤدي إلى الشلل الإرادي.
قال الشيخ حمود: إن احترام الأسانيد والأحاديث الصحيحة هو مقتضى العقل الصحيح وهو
عنوان الإيمان بالله ورسوله والدعوة إلى عدم احترامها دليل على قلة العقل أو زهابه بالكلية(١١٤).
عاشراً: زعمه إرشاد الراغبين في تحصيل العلم الديني والدعوة إلى إخلاص الجهود ثم قوله ولا يبنئك
مثل خبير.

قلت: هذا كلام مختلط فيه حق وباطل، أما حقه فهو الدعوة إلى تحصيل العلم والإخلاص
في النية فيه، وباطله بأنه مدح نفسه ووصف نفسه بما وصف الله نفسه في كتابه وهذا فيه إساءة أدب
مع الرب تبارك وتعالى(١١٥).

١١١- الرد القويم، ص ٤٩، الأضواء القرآنية: ٤/١.

١١٢- الرد القويم، ص ٥٠، الأضواء القرآنية: ٤/١.

١١٣- الرد القويم، ص ٥١ - ٥٣، الأضواء القرآنية: ٥/١.

١١٤- الرد القويم، ص ٥٥، الأضواء القرآنية: ٥/١.

١١٥- الرد القويم، ص ٥٨، الأضواء القرآنية: ٦/١.

الحادي عشر: الادعاء بأن كتابه يستند نصاً ومعنى إلى كتاب الله ولكنه سلك في تدوينه درب الأحرار المفكرين من الموحدين والسلفيين عن كلام يخالف كلام الله.

قلت : هذه دعوة عريضة بأنه يستند إلى كتاب الله نصاً ومعنى وهو في حقيقة الأمر لم يستند إلى كتاب الله وإنما استند إلى كتاب أبي رية وآراء غيره من أهل الزيغ والضلال(١١٦) وأنه ادعى أنه سلك في تدوينه درب الأحرار من المفكرين والموحدين فمن هم الموحدون في نظره إلا أهل الاعتزال الذين حاربوا السنّة قديماً وحديثاً، وأما السلفيون فهم أمثال محمد عبده وأحمد أمين ومحمود أبي رية.

دوافع المصنّف في تأليفه للكتاب:

- ذكر المصنّف في المقدمة الدوافع والمبررات لتأليفه هذا الكتاب وإليها مختصرة(١١٧):
- ١- الحرص الشديد على رحمة الله تعالى والخوف من عقابه لتقصيره.
 - ٢- إعلان الغيرة التي لا تقبل صمتاً من المؤمن ولا كتماناً ولا بد من إنكار الباطل.
 - ٣- التقرب إلى الله بنفي الأحاديث المكذوبة الحاملة لصفات النقص والعيب.
 - ٤- محاولة إبعاد الشوائب الإسرائييلية عن معاني القرآن والسنة حتى يتوقف طوفان البدع.
 - ٥- تبرئة النبي صلى الله عليه وسلم مما نسب إليه من أقوال زائدة عمّا في القرآن الكريم.
 - ٦- تبرئة النبي صلى الله عليه وسلم من الخوارق والخرافات الخيالية التي كان غنيا عنها بمعجزة القرآن الكريم.
 - ٧- الوازع التعبدي الذي حملنا على إبراز البيان الحقيقي لمولد ونشأة الحديث الباطل.
 - ٨- محاولة حصر الأحاديث المخالفة للقرآن الكريم سواء في المضمون أو المعنى.
 - ٩- تأكيد المظنون على أن السنة العملية هي التطبيق لأحكام الله في العبادات.
 - ١٠- حرصه المزعوم على إبرائه الذمة من العهد الذي أخذ علينا، وذلك العهد الذي يطوق أعناقنا نارا إذا لم نوفه حقه.

أقول: هذه دوافع عشرة ذكرها المؤلف لتصنيفه هذا الكتاب ولا أرى حاجة لأن أناقشه فيها مناقشة كاملة ولكن أقول: لو أن المدعي المذكور يخاف الله فعلاً ومن الأتقياء الذين يحرصون على براءة الذمة كما زعم لما سود هذه الأوراق في الطعن بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما خاض في

١١٦- الرد القويم، ص ٥٩ - ٦٢، الأضواء القرآنية: ٦/١.

١١٧- الأضواء القرآنية: ٨/١ - ١٣.

الصحابة الذين كان لهم الفضل في نشر هذا الدين ولما طعن في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ولما اتهم الإمام البخاري بأنه قد اعترف بوضع حديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم.
موارد المؤلف في كتابه الأضواء القرآنية:

لم يذكر المؤلف المصادر التي اعتمد عليها في تأليفه لهذا الكتاب إلا ما ورد في الإهداء والمقدمة. أما الإهداء فقد قال: وكانت الحكمة في أن يكون البخاري هو الذي أخذنا منه تلك الأحاديث هي أن يكون الرجوع بأحاديث غيره إلى القرآن أولى وأهم باعتباره عمدة المراجع لأصح الأحاديث(١١٨).

أما المقدمة: وهو ما ورد في الدافع الثامن لتأليفه الكتاب وهو حصر الأحاديث المخالفة للقرآن ولهذا فهو يدعو القارئ الكريم إلى شمول الموضوع بميزان عقله الذي كرمه الله به أسمى تكريم(١١٩).
وعليه فالمراجع في نظره هي القرآن الكريم للرجوع إليه وصحيح البخاري للنيل منه والعقل للنقد من خلاله.

وبعد أن أنهيت قراءة الكتاب قراءة متأنية حتى أتمكن من إبراز المراجع التي اعتمد عليها فوجدتها كثيرة وأهمها:

١- أضواء على السنة المحمدية لمحمود أبي رية.

ويعتبر هذا الكتاب هو المرجع الأساسي، ونقله منه كان على طريقتين:

الأولى: العزو المباشر: ومن أسلوبه أن يضع المسألة، والعنوان المناسب لها ثم يتكلم عنها ويشير إلى المراجع بشكل مباشر واشتمل هذا العزو على خمس وأربعين مسألة(١٢٠).

الثانية: العزو غير المباشر وهو أن يضع المسألة ويتكلم عنها ثم ينسبها إلى الكتاب الذي أخذ منه أبو رية، وعند المقارنة بين الكتابين وجدت كمال التطابق في النقل، وهذا العزو اشتمل على ثمان وخمسين مسألة(١٢١).

١١٨- الأضواء القرآنية: ج ١، ص ١.

١١٩- الأضواء القرآنية: ١١/١.

١٢٠- انظر المسائل في الأضواء القرآنية وما يقابلها في أضواء على السنة، ٨=٥٠، ٩=٥٢، ٣٨=١٢١، ٤٠=١٢٥، ٤٢=١٢٦، ٤٤=١٣٢، ٥٩=١٦٢، ٧٣=٢٢٣، ٧٥=٢٢٨.

١٢١- انظر المسائل في الأضواء القرآنية وما يقابلها في أضواء على السنة، ١٠=٥٤، ١٥=٧٢، ٢١=٩٣، ٤٦=١٣٧، ٥١=١٤٠، ٥٧=١٦١، ٦٩=٢٠٧، ٩٣=٣٠٣، ١٠١=٣١٠، ١٣٥=٤٠٥.

- ٢- أبو هريرة عبد الحسين شرف الدين (١٢٢).
- ٣- ضحى الإسلام (١٢٣) لأحمد أمين.
- ٤- الفصول المهمة في تأليف الأمة عبد الحسين شرف الدين (١٢٤) وأخطأ في اسمه فسماه عبد المحسن.
- ٥- مجلة المنار (١٢٥) محمد رشيد رضا.
- ٦- التمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية (١٢٦) الشيخ مصطفى عبد الرازق.
- ٧- شرح نهج البلاغة (١٢٧) لابن أبي الحديد.
- ٨- تاريخ الإسلام (١٢٨) ورسالة التوحيد (١٢٩) الشيخ محمد عبده.
- ٩- كفاية الأدب (١٣٠) للنويري.
- ١٠- تاريخ ابن عساكر (١٣١).
- ١١- حياة الحيوان (١٣٢) للدميري.
- ١٢- البداية والنهاية (١٣٣).
- ١٣- د. طه حسين (١٣٤).

-
- ١٢٢- أبو هريرة، دار الزهراء، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- ١٢٣- الأضواء القرآنية: ٧١/١.
- ١٢٤- الأضواء القرآنية: ص ٧٧.
- ١٢٥- الأضواء القرآنية: ١٦/١، ١٧، ٤٥، ٤٦، ٥٨، ٧١، ٧٣، ٩٦، ٩٩.
- ١٢٦- الأضواء القرآنية: ص ١٩.
- ١٢٧- الأضواء القرآنية: ٤٥/١.
- ١٢٨- الأضواء القرآنية: ٣٦، ٩٣، ٩٥، ١٠٣.
- ١٢٩- الأضواء القرآنية: ٩٥/١.
- ١٣٠- الأضواء القرآنية: ٥٦، ٦٢.
- ١٣١- الأضواء القرآنية: ٥١، ٥٧.
- ١٣٢- الأضواء القرآنية: ص ٦١.
- ١٣٣- الأضواء القرآنية: ص ٥١، ٥٥، ٥٩، ٦٠.
- ١٣٤- الأضواء القرآنية: ص ٨٨، ٩١.

١٤ - معجم الأدباء (١٣٥).

١٥ - دائرة المعارف المصرية عدا المراجع الأخرى التي تنقل عن المستشرقين (١٣٦).

نماذج من افتراءات المؤلف:

إن الذي زعم أنه صاحب التحقيق العلمي والفحص الدقيق الحريص على تنقية صحيح البخاري مما دخله من الإسرائيليات ينقل عن أبي رية ويخطئ في النقل وإليك نموذجين من خطئه وافتراءه.
المثال الأول: قال الزاعم: دليل يؤخذ على وجود الدس في الحديث إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر أصحابه باللجوء إلى الطبيب وفي إثبات ذلك تكذيب لحديث الحبة السوداء (١٣٧).
قال الشيخ التويجري رحمه الله: ما زعمه المؤلف أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر أصحابه باللجوء إلى الطبيب فهو كذب والالتجاء نوع من العبادة لا تصح إلا لله والالتجاء لغير الله شرك (١٣٨).

أقول: إن صاحب التمهيص العلمي ينقل عن أبي رية ولا ينسب بل ينقل الحاشية ويترك اسم الكتاب للتلبس على القارئ، وقد ذكره أبو رية بقوله: وفي طبقات الأطباء والحكماء لابن جلجل عن سعد أنه أمر بإتيان الأطباء ومساءلتهم عما في أيديهم (١٣٩).

المثال الثاني: قال الزاعم: اعتراف صريح عن البخاري بوضع الحديث (١٤٠).

قال في الشرح: أخرج البخاري في التاريخ الأوسط عن عمران بن صبيح بن عمران التميمي أنه قال: وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم. في الكلام السابق إخلال في الأمانة العلمية التي يدعيها المصنف ويظهر ذلك:

١ - قوله: اعتراف صريح عن البخاري بوضع الحديث يوهم أن المعترف هو البخاري وأنه هو الوضاع الذي أقر بالكذب.

١٣٥ - الأضواء القرآنية: ص ٥٢.

١٣٦ - الأضواء القرآنية: ص ٣٧، ٣٩.

١٣٧ - الأضواء القرآنية: ص ١٦، ١٧، ثم نسب ذلك إلى ص ٥٤ من مطبوعات المعهد العلمي الفرنسي.

١٣٨ - الرد القويم، ص ٩١.

١٣٩ - أضواء على السنة المحمدية، ص ٤٥.

١٤٠ - أضواء على السنة ١٣٩، الأضواء القرآنية: ص ٤٨.

- ٢- عند الشرح قال: في التاريخ الأوسط إيهامه باعتراف صريح عن البخاري بأن الكلام من البخاري لأنه أول ما يتبادر إلى الذهن من قوله قال البخاري أي في الصحيح وهذا تلبيس منه.
- ٣- بعد قراءة ما أورده البخاري في التاريخ الأوسط قال عن عمران بن صبيح أنه قال: إنما وضعت، والصواب عن عمر بن صبيح أنه قال: أنا وضعت، وهذا موجود عند أبي رية، فصاحب التمهيص العلمي ينقل ثلاثة أسطر فيقع في افتراء وخطأين، أليس ذلك يدعو للعجب من هذا التمهيص والدقة العلمية؟

أشهر المصنفات التي بيّنت عوار هذا الكتاب وردت عليه:

- ١- الرد القويم على المجرم الأثيم لفضيلة الشيخ حمود بن عبدالله التويجري (ت ١٤١٤هـ) وهذا الرد يقع في ثلاثمائة وستين صفحة عدا الفهارس ولكنه لم يكمله، وقد ناقش فيه المؤلف إلى صفحة ست وستين ثمانين مسألة.
- ٢- السنة المفتري عليها سالم البهنساوي ذكر هذا الكتاب وبعض مراجعه ص ٢٨٥-٣٠٣.
- ٣- زوابع في وجه السنة قديما وحديثا تأليف صلاح الدين مقبول أحمد وعرف بالكتاب تعريفا سريعا ص ٦٨-٦٩.

المبحث الرابع: التعريف بكتاب: أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث النبوي.

الكتاب من تأليف محمود أبي رية وطبع الكتاب عدة طبعات، ويشتمل على أربعمائة وعشرين صفحة بما فيها تعريف الكتاب من قبل الدكتور طه حسين ومقدمات الطبقات المختلفة وفهارس الكتاب.

وذلك الكتاب في حقيقة الأمر هو مفتاح لكل طاعن في السنة ومشكك فيها، فكل من طعن في الحديث في العصر الحديث كان اعتماده على هذا الكتاب (١٤١)، وكذلك أيضاً كل من طعن في الصحابة وشكك في عدالتهم اعتمد على هذا الكتاب، ولو أجرينا نظرة فاحصة في الأحاديث المنتقدة في هذا الكتاب وما جاء بعده من كتب في نفس المضمار لوجدناها هي إلا في طريقة العرض والترتيب والأسلوب (١٤٢) وخير وصف له ما وصفه به الدكتور محمد أبو شهبه "بأنه تلقف كل ما

١٤١- انظر المبحث السابق: التعريف بكتاب الأضواء القرآنية، وانظر المبحث اللاحق: نحو تفعيل قواعد متن الحديث.

١٤٢- انظر: سامر الإسلامبولي: تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم، دار الأوائل، دمشق، ط/١، ٢٠٠٠م.

قاله الأقدمون والمحدثون من طعون في الأحاديث ورجاله وما قاله المستشرقون والمبشرون وأذئابهم، وحرص كل الحرص أن يظهر السنّة بمظهر الاختلاف والتناقض، وزيف الصحيح وضح المختلق المكدوب" (١٤٣).

وتناول الكتاب موضوعات عدة على غير ترتيب خلط فيه حقاً وباطلاً وأكثر من الباطل ولا أستطيع في هذه العجالة أن ألمّ به إماماً كاملاً ولكن أوضح أهم ما فيه على شكل نقاط:
أولاً: تكلم عن مكانة السنة في الدين وجعل السنة القولية في الدرجة الثالثة من الدين وأنها تلي السنة العملية وأنها مظنونة في تفصيلها وادعى من عنده أن مجرد أمر الرسول لا يقتضي الوجوب (١٤٤)، وهذا زيغ وضلال.

ثانياً: تكلم عن الخلاف الناشئ عن كتابه الحديث من خلال الجواز وعدمه من خلال الروايات المختلفة وتحدث عن إكثار بعض الصحابة الرواية وأن عمر حبس بعضهم وأطلقهم عثمان (١٤٥) وادعى بأن عمر نهاهم عن الرواية وأمرهم بالإقلال منها إلا فيما يعمل به (١٤٦).

ثالثاً: تهكمه بخيار الصحابة لاسيما بعض من بشرّ بالجنّة أمثال سعد وسعيد فقال: وسعد هذا من العشرة المبشّرين بالجنّة كما يقولون، وسعيد أحد العشرة المشهود لهم بالجنة كما يروون (١٤٧).

أقول: من القائل؟ ومن الراوي؟ وأي تهكم أكثر من هذا؟

رابعاً: حاول المصنف جاهداً أن يجعل لفظ "متعمداً" من حديث: "من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"، مفترىً مكذوباً وساق على ذلك بزعمه أدلة قوية ثم قال: وأن العقل السليم والخلق القويم لينفران من قبول رواية متعمداً لأن الكذب أبو الرذائل سواء كان عن عمد أو غير عمد (١٤٨).

خامساً: حاول الطعن في الصحابة والتشكيك في عدالتهم من خلال زعمه وجود المنافيين في عهد النبوة، ومن خلال زعمه تفاوت الصحابة في صدق الرواية وقوله بعضهم أصدق من بعض (١٤٩).

١٤٣ - محمد أبو شهبه: دفاع عن السنة، مكتبة السنّة، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٣٠.

١٤٤ - محمود أبو رية: أضواء على السنّة المحمدية، ص ٣٩ - ٤٢، وإليه الإشارة من بين أضواء على السنّة.

١٤٥ - أضواء على السنّة، ص ٥٤.

١٤٦ - أضواء على السنّة، ص ٥٥، ونسبها إلى ابن كثير، البداية والنهاية، ١٠٧/٨، وفسرها بالسنّة العملية.

١٤٧ - أضواء على السنّة، ص ٥٥، ٥٦.

١٤٨ - أضواء على السنّة، ص ٥٧ - ٦٥.

١٤٩ - أضواء على السنّة، ص ٧٠، ٣٣٩.

رواية الشيخ التويجري رحمه الله: ومما لا شك فيه أن الصحابة كلهم أهل عدل وصدق وأمانة في الرواية، أما أن يرى بأن بعضهم يتصف بالصدق وبعضهم بعدمه فهذا باطل مردود^(١٥٠).

سادسا: رواية الحديث بالمعنى من المسائل القديمة الحديثة، أجاز العلماء رواية الحديث بالمعنى بشروط معتبرة عند أهل العلم، وحاول المصنف منع رواية الحديث بالمعنى واستدل على هذا الأمر بأنه لو جاز تبديل لفظ الرسول بلفظ آخر لتوالت التفاوتات^(١٥١) وضرب على ذلك أمثلة صيغ الشهادات^(١٥٢)، زوجتكها بما فيك من القرآن^(١٥٣)، خصال الإيمان^(١٥٤)، قلت هو نفسه نقل بالمعنى، وما ضرب به من أمثلة لا يضر فيها التفاوت لأن المعنى متحد.

سابعا: واستدل على منعه رواية الحديث بالمعنى بالأضرار الناتجة عن ذلك منها: عدم مراعاة المحدثين اللفظ النبوي، ووجود الجهل بالإعراب، ووجود التصحيف والتحريف، وإسقاط شيء من الحديث لا يتم إلا به، وغفلة المحدث عن نقل المسبب، وسماع المحدث بعضاً وعدم سماع البقية ونقل الحديث من الصحف، والتقديم والتأخير^(١٥٥).

قلت هذه المحاذير تنبّه لها العلماء قديما ومن أوائل من تنبّه لها الإمام الشافعي في الرسالة والمحدثون في علوم الحديث.

ثامنا: تكلم المصنف عن الحديث الموضوع وأسبابه ودوافعه وما يمكن تسميته بالوضع بسبب السياسة وأمثلة على ذلك وهي معلومة في كتب الموضوعات وكيف يمكن أن يعرف الحديث الموضوع من غير نظر في السند والمتن فقط^(١٥٦) ومن خلال النظر في السند.

تاسعا: حاول المصنف أن يطعن في عدد من الصحابة رضي الله عنهم وعدد من التابعين ومنهم:

١- معاوية رضي الله عنه وقال: بأنه أول من أحدث القصص.

١٥٠- التويجري: الرد القويم، ص ١١٥.

١٥١- أضواء على السنة، ص ٧٩.

١٥٢- مصدر سابق، ص ٨٢.

١٥٣- مصدر سابق، ص ٨٩.

١٥٤- أضواء على السنة، ص ٩١.

١٥٥- أضواء على السنة، ص ٩٨ - ١١٤.

١٥٦- أضواء على السنة، ص ١١٩ - ١٤٤.

- ٢- طعنه في عبدالله بن سلام (١٥٧) وكعب الأخبار (١٥٨) ووهب بن منبه (١٥٩)، والادعاء بأنهم أدخلوا الإسرائيليات إلى الدين الإسلامي وأن وهباً أدخل المسيحية إلى الإسلام.
- ٣- الادعاء بأن أبا هريرة وعبدالله بن عمرو بن العاص انخدعا بعبدالله بن سلام وتتلمذا عليه وأن أبا هريرة كان ساذجا فاستغل سذاجته وأدخل من خلاله الإسرائيليات إلى الدين (١٦٠).
- ٤- الادعاء بأن معاوية استغل كعباً لوضع الحديث ثم أخذ يغمره بأفضاله (١٦١).
- ٥- تميم بن أوس الداري وأنه كان له نصيب في إدخال المسيحيات إلى الإسلام كحديث الجساسة والدجال ومك الموت وحديث طعن الشيطان لكل بني آدم إلا عيسى عليه السلام وأمه (١٦٢).
- ٦- طعنه في عبد العزيز بن جريج وهو من خيار المسلمين وادعى بأنه كان يضع الحديث وأنه تزوج تسعين امرأة زواج متعة، وأنه كان سبياً في دخول المسيحيات إلى الإسلام (١٦٣).
- قلت لم يتهمه أحد بوضع الحديث وأن لينة الحافظ ابن حجر في التقريب (١٦٤) وأورده ابن حبان في الثقات (١٦٥).

عاشراً: كلامه في الصحابي الجليل "أبي هريرة" ومحاولته إلصاق مثالب الدنيا مجتمعة فيه فجعله مجهول النسب (١٦٦) غير معلوم النشأة والأصل (١٦٧) لم يصاحب النبي صلى الله عليه وسلم إلا للماء بطنه فحسب (١٦٨)، ولقبه بشيخ المضيرة تبعاً للثعلبي المعتزلي (١٦٩) وأنه كان مزاحاً، متهمكاً

- ١٥٧- أضواء على السنة، ص ١٥٠.
- ١٥٨- أضواء على السنة، ص ١٤٧.
- ١٥٩- أضواء على السنة، ص ١٤٩.
- ١٦٠- أضواء على السنة، ص ١٥٠ - ١٥٢، ١٥٧ - ١٦٠.
- ١٦١- أضواء على السنة، ص ١٨٠.
- ١٦٢- أضواء على السنة، ص ١٨١ - ١٨٨.
- ١٦٣- أضواء على السنة، ص ١٢٩.
- ١٦٤- ابن حجر: تقريب التهذيب، طبعة القاهرة، ١/٥٠٨.
- ١٦٥- ابن حجر: تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط/١، ١٩٨٤م، ٦/٢٩٧.
- ١٦٦- أضواء على السنة، ١٩٤.
- ١٦٧- أضواء على السنة، ١٩٦.
- ١٦٨- أضواء على السنة، ١٩٧.
- ١٦٩- أضواء على السنة، ١٩٧.

بروايته، كثير الأحاديث (١٧٠) مدلسا وهدده عمر بإلحاقه بأرض دوس (١٧١) وأنه أول راوٍ اتهم في الإسلام (١٧٢) متناقض في روايته (١٧٣) متشيع لبني أمية (١٧٤) واضع للأحاديث في فضل معاوية ومثالب علي (١٧٥) سارقاً لأموال المسلمين في عهد عمر (١٧٦) وأن صحبته لا تزيد عن سنة وتسعة أشهر بزعمه (١٧٧). أقول: زعم المصنف بأنه وضع الأحاديث في فضل معاوية نقله عن أبي جعفر الإسكافي المعتزلي وهو الكذاب.

الحادي عشر: أنكر بعض علامات الساعة كنزول المسيح وظهور الدجال والمهدي والجساسة وزعم أن هذا من وضع تميم بن أوس الداري وأيدهما بما نقله عن محمد عبده ومحمد رشيد رضا (١٧٨).
الثاني عشر: حاول أن يظهر الأحاديث بمظهر المتناقض وأن المسلمين حيارى لا يدرون بأيها يأخذون، وضرب على ذلك أمثلة منها: كتابة القرآن، ومراحل جمعه المختلفة، وعدد المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الآفاق، وسبب جمع القرآن في عهد أبي بكر وترتب على ذلك مشكلات بزعمه.
١- أن ابن مسعود أنكر سورة الفاتحة والمعوذتين (١٧٩).

٢- ما نقل عن زيد بن ثابت أثناء جمعه القرآن - الجمع الأول - وقوله: وجدت آيتين من سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري وقوله في الجمع الثاني فقدت آية من سورة الأحزاب ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا﴾ فوجدتها مع خزيمة بن ثابت (١٨٠).

-
- ١٧٠- أضواء على السنة، ص ٢٠٠.
 - ١٧١- أضواء على السنة، ص ٢٠١.
 - ١٧٢- أضواء على السنة، ص ٢٠٣.
 - ١٧٣- أضواء على السنة، ص ٢١٠.
 - ١٧٤- أضواء على السنة، ص ٢١٤.
 - ١٧٥- أضواء على السنة، ص ٢١٦.
 - ١٧٦- أضواء على السنة، ص ٢١٧.
 - ١٧٧- أضواء على السنة، ص ٢٢٢ - ٢٣٧.
 - ١٧٨- أضواء على السنة، ص ٢٣٨ - ٢٤١.
 - ١٧٩- أضواء على السنة، ص ٢٥٣.
 - ١٨٠- أضواء على السنة، ص ٢٥٤.

٣- ما رواه البخاري عن قتادة قال: سألت أنس بن مالك من جمع القرآن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أربعة نفر كلهم من الأنصار (١٨١).

الثالث عشر: كلامه في تدوين الحديث في عصور مختلفة كيف نشأ (١٨٢)، وأنهم لم يدونوه إلا مكرهين (١٨٣)، وأن التدوين في عهد بني أمية لم يكن مُنْسَقًا ولا يعتبر (١٨٤)، والتدوين في العصر العباسي (١٨٥)، والتدوين بعد المائتين (١٨٦)، وأثر تأخر تدوين الحديث (١٨٧).

الرابع عشر: كلامه عن نشأة علم الحديث، وأول من ألف في هذا العلم وما المقصود من علم الحديث وأقسام الحديث ومن يقبل حديثه وأقسام الخبر من حيث التواتر والآحاد وأقسام الآحاد وأن كثرة الطرق لا تقوي الحديث وأن المحدثين كان اهتمامهم بالسند أولاً ولا يعنون بغلط المتون ونقدها والحديث المعلل والمصحف والمحرف والمقلوب (١٨٨).

الخامس عشر: بين المؤلف بعض كتب الحديث المشهورة كالموطأ والصحاح والسنن والمسانيد والمستخرجات، وسبب تأليف كل كتاب ثم تكلم عن بعض الأحاديث المشككة (١٨٩).

السادس عشر: تكلم المؤلف عن علم الجرح والتعديل والمراحل التي مرّ فيها هذا العلم وعن أسباب الجرح والاختلاف في تعديل وتجريح الراوي الواحد وأن الجرح مقدم على التعديل (١٩٠).

السابع عشر: تكلم المؤلف عن خبر الآحاد وموقف العلماء منه وقسم الأمة إلى أقسام ثلاثة: متكلمين وفقهاء ونحويين ونسي أهل الاختصاص الذين قبلوا حديث الآحاد وعملوا به وهم أهل الحديث أهل السنة والجماعة، وذكر رأي الشيخ محمد عبده (١٩١) وتلميذه محمد رشيد رضا وعدم قبولهما خبر الآحاد وجعلهما العمدة وإن كان إلى المتكلمين أقرب.

-
- ١٨١- أضواء على السنة، ص ٢٥٥.
١٨٢- أضواء على السنة، ص ٢٥٨.
١٨٣- أضواء على السنة، ص ٢٦١.
١٨٤- أضواء على السنة، ص ٢٦٢.
١٨٥- أضواء على السنة، ص ٢٦٤.
١٨٦- أضواء على السنة، ص ٢٦٦.
١٨٧- أضواء على السنة، ص ٢٦٨.
١٨٨- أضواء على السنة، ص ٢٧٣ - ٢٩٤.
١٨٩- أضواء على السنة، ص ٢٩٦ - ٣٣٠.
١٩٠- أضواء على السنة، ص ٣٣١.
١٩١- أضواء على السنة، ص ٣٧٧ - ٣٧٩.

الثامن عشر: كرر المصنف ما قاله أسلافه وأساتذته المعتزلة والمستشرقون وشيخه محمد عبده بأن أهل الحديث ينقلون بلا فقه ولا فهم ثم ختم كتابه بكلمة لأستاذه محمد عبده: بأن أعظم ما رزأ به المسلمون ما ابتدعوه المنتسبون إليه وأنه يجب التصديق بما ورد في كتاب الله العزيز وما تواتر، أما أخبار الآحاد فلا يطعن في إيمان من لم يصدق بها(١٩٢).

أقول: بل من أعظم ما رزئ به المسلمون أمثال هؤلاء المبتدعة. وبالجملة فالكتاب فيه خلط عجيب جاء فيه بشيء من الحق للإيهام وأدخل فيه أضعافاً من الباطل لهدم السنة. المصنفات التي ردت على هذا الكتاب وبينت عواره وأفتصر على أهمها - في نظري - وكلها مطبوعة متداولة:

- ١- الأنوار الكاشفة لما في كتاب الأضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة. للشيخ عبد الرحمن بن يحيى العلمي اليماني.
 - ٢- ظلمات أبي رية أمام أضواء على السنة المحمدية. للشيخ محمد عبد الرزاق حمزة.
 - ٣- دفاع عن السنة المحمدية ورد شبهة المستشرقين والكتاب المعاصرين. محمد محمد أبو شهبة.
 - ٤- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. مصطفى السباعي.
 - ٥- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. عبد الحلیم محمود.
 - ٦- أبو هريرة راوية الإسلام. عجاج الخطيب.
 - ٧- أبوهريرة راوية الإسلام وسيد الحفاظ الأثبات. عبد الستار السيد.
 - ٨- دفاع عن أبي هريرة. عبد المنعم صالح العلي.
 - ٩- أبو هريرة في الميزان. محمد محمد السماحي.
 - ١٠- البرهان في تبرئة أبي هريرة من البهتان لعبدالله بن عبد العزيز بن علي الناصر.
- أقول وإن كان هذا الكتاب في الرد على كتاب أبو هريرة لعبد الحسين خاصة ففيه رد على كتاب أبو هريرة شيخ المضيرة وكتاب الأضواء على السنة المحمدية.

المبحث الخامس: التعريف بكتاب: نحو تفعيل قواعد متن الحديث، دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين.

مؤلفه: إسماعيل الكردي نشر دار الأوائل، ٢٠٠٢، دمشق.

الكتاب يقع في مقدمة وفصول ثمانية وخلاصة، ويشتمل على ثلاثمائة واثننتين وخمسين صفحة من القطع المتوسط.

أما المقدمة فقد اشتملت على أمرين هما (١٩٣):

- ١- كلمة لا بد من قراءتها قبل قراءة الكتاب.
- ٢- لنعقل قبل أن ننقل، وفيه بيان مكانة السنة ومكانة صحيح البخاري و صحيح مسلم وأن هذا الكتاب يهدف إلى تحقيق أمرين هما:

- * التأكيد على حُجِّيَّة السنة، وأنَّ بعضها وحي إلهي وهي جزء لا ينفصل من الإسلام.
- * بيان عدم عصمة كل لفظ في الصحيحين فضلا عن غيرهما (١٩٤).

وأما الفصل الأول: فجعله المؤلف للحديث عن حجِّيَّة الحديث النبوي (١٩٥).

ويتكلم في هذا الفصل عن الدعوات الغربية عن الإسلام التي تنكر حجة الحديث وتدعو إلى الاكتفاء بالقرآن الكريم وقسم هذا الفصل إلى مسائل أربع:

- ١- هل الوحي الإلهي مقصور على القرآن الكريم؟ وأثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أوحى إليه خارج القرآن الكريم وضرب على ذلك أمثلة منها القبلة الأولى، وقطع نخيل بني النضير، وإسرار النبي إلى بعض أزواجه حديثاً (١٩٦).
- ٢- هل الرسول عليه الصلاة والسلام مجرد حامل رسالة أم أن مهمته ومكانته في الدين تتجاوز ذلك وقال بأن له مهمة أخرى ودلّ على ذلك بذكر أربعة عشر نصّاً قرآنياً تفيد ذلك وأنه مبلغ وموضح أيضاً (١٩٧).

١٩٣- نحو تفعيل قواعد متن الحديث، ص ٧ - ١٣، وإليه الإشارة فيما بعد ب تفعيل قواعد.

١٩٤- تفعيل قواعد، ص ١٧.

١٩٥- تفعيل قواعد، ص ١٩ - ٣١.

١٩٦- تفعيل قواعد، ص ١٩ - ٢٢.

١٩٧- تفعيل قواعد، ص ٢٣ - ٢٦.

٣- هل جادل أحد منذ عهد الصحابة والتابعين في حجية السنة أم أن ذلك كان أمراً مسلماً به مجعاً عليه لديهم (١٩٨).

٤- أن من يرفض الحديث الشريف لا ينكر حجية السنة المتواترة، ورفضه للعمل بالحديث غير المتواتر إنما هو يشبه أنه ظنيّ الدلالة وليس قطعيّ الدلالة وقد ناقش هذه الشبهة وقال: بأن القرآن نفسه فيه آيات ظنية الدلالة ولو لم نعمل بالظني لوجب عدم العمل بتلك الآيات أيضاً. ووصل المصنف إلى نتيجة تفيد أن خبر الآحاد يوجب العمل ولا يكون حجة في مسائل العقيدة ونسب ذلك إلى المحققين من العلماء (١٩٩).

قلت: المحققون في نظره هم المتكلمون وليس أهل السنة والجماعة الذين قبلوا خبر الآحاد في العقائد وغيرها.

الفصل الثاني: تمهيدات حول أخبار الآحاد في الصحيحين (٢٠٠).

واشتملت هذه التمهيدات على مسائل ثلاث:

١- بين قصد المحدثين من عباراتهم بأن الصحيحين هما أصح الكتب، وأن الصحة نسبية حسب الظاهر لصحة الأسانيد.

٢- أن الحديث الصحيح الأحادي لا يفيد اليقين بصدور متنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢٠١).

٣- هل يستثني ما اتفق عليه الشيخان من قاعدة إفادة خبر الآحاد الظن لا اليقين (٢٠٢).

الفصل الثالث: عدم إجماع الأمة على صحة ما في الصحيحين (٢٠٣).

بين أن الأمة أجمعت على تلقي الصحيحين بالقبول لايعني صحة كل ما في الصحيحين

واستدل على ذلك بأمرين هما:

١- مخالفة الأئمة الأربعة لبعض أحاديث الصحيحين وذكر ذلك حسب التسلسل الزمني.

١٩٨- تفعيل قواعد، ص ٢٦.

١٩٩- تفعيل قواعد، ص ٣١.

٢٠٠- تفعيل قواعد، ص ٣٣ - ٤٥.

٢٠١- تفعيل قواعد، ص ٣٨ - ٤٠.

٢٠٢- تفعيل قواعد، ص ٤١ - ٤٥.

٢٠٣- تفعيل قواعد، ص ٤٨.

* الإمام أبو حنيفة: نقل عن الإمام أبي حنيفة مخالفة لبعض أحاديث الصحيحين واقتصر على خمسة أمثلة: وهي رضخ رأس اليهودي قاتل الجارية، رفع اليدين عند الركوع وحديث المُصْرَاة، وتقديمه حديث أسوة الغرماء على من وجد ماله فهو به أحق ورخص في العرايا أن تباع بوزنها كياراً (٢٠٤).

أقول: إن مخالفة الإمام أبي حنيفة لهذه الأحاديث كان باجتهاد منه واجتهاد معرض للصواب والخطأ والمخطئ له أجر والمصيب له أجران والصواب ما ذهب به الإمام البخاري وغيره من الأئمة فأبو حنيفة رحمه الله لم يتعمد الرد عن هوى.

* الإمام مالك: ونقل عن الإمام مالك أيضاً مخالفته لمجموعة من الأحاديث وأن الإمام أبا حنيفة وافقه على ذلك (٢٠٥) والأحاديث هي غسل الإناء من ولوغ الكلب فيه وخيار المجلس وصيام الولي، وصيام الست من شوال، والرضاع المحرم كل رضاع، وإكفاء القدر (٢٠٦) وقوله إن خبر الواحد الظني إذا عارضه قطعي كان ذلك علة تقدر في الظني وتسقط الاعتماد عليه. أقول: وهذا اجتهاد منه رحمه الله وقد خالفه في ذلك غيره من الأئمة ولا منافاة بين القطعي والظني كما زعم المؤلف بل كل يعمل به في حالته ومالك هو القائل: كل منا يؤخذ منه ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر.

* الإمام الشافعي: وذكر بأن الإمام الشافعي رد أيضاً مجموعة من الأحاديث وهي: غسل المنى من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم، وعدم ذكر البسملة في أول الفاتحة والتيمم بضربة واحدة وصلاة المأموم جالساً عند مرض الإمام وصلاة الكسوف (٢٠٧). أقول: وهذه المخالفة لا تضر الإمام الشافعي لأنها باجتهاد منه رحمه الله ولا تضر الأحاديث لثبوتها وتلقي الأئمة لها بالقبول كالإمام أحمد وغيره من الأئمة.

* الإمام أحمد: وذكر بأن الإمام أحمد خالف في بعض الأحاديث وذكر منها: مجاهدة أئمة الجور بالقلب، واعتزال الأئمة الظلمة وقطع الصلاة وديع الإهاب وصيام الولي ونفقة المطلقة ثلاثاً، وطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثاً ووافقه على ذلك بقية الأئمة (٢٠٨).

٢٠٤- تفعيل قواعد، ص ٥١ - ٥٦.

٢٠٥- تفعيل قواعد، ص ٦٠.

٢٠٦- تفعيل قواعد، ص ٥٧ - ٥٩.

٢٠٧- تفعيل قواعد، ص ٦٠ - ٦٣.

٢٠٨- تفعيل قواعد، ص ٦٤ - ٧٣.

أقول: وهذا اجتهاد منه رحمه الله والمجتهد متردد بين الأجر والأجرين ولا يظن بإمام أهل السنة والجماعة إلا خيراً وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير جزاء.

٢- انتقاد بعض أئمة الحديث قديماً وحديثاً لبعض ما ورد في الصحيحين منذ تأليفهما إلى يومنا هذا (٢٠٩).

وذكر في هذا المبحث عدداً من الأئمة القدامى والمعاصرين الذين نقدوا بعض أحاديث الصحيحين.

أقول: إن الأئمة الذين نقدوا الصحيحين لم يقولوا عن تلك الأحاديث المنقودة بأنها إسرائيلية أو مكذوبة وإنما كان انتقادهم لبعض الألفاظ على سبيل الخطأ والوهم والذين نقدوا الصحيحين كانوا على مشارب مختلفة:

أ- الفئة الأولى: وهم الذين نقدوا بعض الألفاظ في الصحيحين نقداً علمياً كالدارقطني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابن تيمية والألباني.

ب- الفئة الثانية: فئة نقدت الأحاديث وطعنت فيها لأنها تخالف مذهبها وهؤلاء معروفون.

ج- الفئة الثالثة: فئة طعنت في أحاديث الصحيحين للتوصل إلى نفي صفات الله عز وجل الثابتة في الحديث النبوي وادعت هذه الفئة بأن تلك الأحاديث تحمل التجسيم والتشبيه واتهموا القائلين بها بأنهم حشوية مجسمة وعلى رأس من آمن بها أحمد بن حنبل ومالك بن أنس.

د- الفئة الرابعة: وهم أهل الابتداع من العقلانيين المعاصرين الذين طعنوا بتلك الأحاديث لأنها بزعمهم تخالف العقل أو الواقع أو المحسوس ومن أولئك أحمد أمين، وأبورية، وسيد صالح أبوبكر، الذي مدحه المصنف.

الفصل الرابع: مختلف الحديث ومتعارضه (٢١٠).

ذكر في هذا الفصل أسباب اختلاف لفظ الحديث، ومن ذلك رواية الحديث بالمعنى ولم يتم بعملية الجمع بين الأحاديث وكيف يجمع بين الأحاديث بل عمد إلى الترجيح والأصل أن الجمع مقدم على الترجيح إن أمكن وفي ذلك قال ابن خزيمة: من كان عنده حديثان متعارضان فليأت بهما

٢٠٩- تفعيل قواعد، ص ٧٤.

٢١٠- تفعيل قواعد، ص ١٠١ - ١٤٤.

حتى أؤلف له بينهما(٢١١) ومن الذين برعو في هذا الفن الإمام الشافعي وله اختلاف الحديث وهو أول من تكلم وصنف فيه(٢١٢).

وذكر في هذا الفصل أربعة عشر حديثا وأظهرها بمظهر المتناقضات ومنها رؤية النبي صلى الله عليه وسلم وبه ليلة المعراج، عذاب القبر وسماع الموتى، أول منزل من القرآن، الشؤم في ثلاث، ولا عدوى ولا طيرة، وزواج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة رضي الله عنها وغير ذلك من الأحاديث.

الفصل الخامس: أحاديث في الصحيحين انتقد المحدثون الحفاظ متونها ونفوا صحتها(٢١٣).

أورد في هذا الفصل بعض الأحاديث التي انتقد المحدثون ألفاظها ومنها: عرض أبي سفيان على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أمور، وخلق التربة يوم السبت ورواية شريك عن أنس حديث الإسراء، واستغفار النبي صلى الله عليه وسلم وسحر النبي صلى الله عليه وسلم واختصام الجنة والنار.

أقول قد يُسَلَّم له نقده بعض الأحاديث كالأول والثاني ولكن لا يسلم له بقية الأحاديث.

الفصل السادس: قواعد نقد المتون وتطبيقها على أحاديث الصحيحين(٢١٤).

بدأ هذا الفصل بذكره بعض التمهيدات منها:

- ١- أقوال العلماء بأن صحة الإسناد لا تدل على صحة المتن، قلت: وهذا أمر لا يخالف فيه بل قرر ذلك العلماء قديما وحديثا وأكدوا عليه.
- ٢- أن العلل إن وجدت في متن حديث صحيح السند نفت صحة المتن وذكر بعض العلل نقلا عن الشيرازي والخطيب البغدادي والشيخ أحمد محمد شاكر.
- ٣- التفاوت الشديد في تطبيق قواعد نقد المتن بين المتكلمين والفقهاء من جهة وأهل الحديث من جهة أخرى.

وذكر في هذا التمهيد أن المتكلمين لا سيما المعتزلة منهم والفقهاء لاسيما الحنفية منهم كانوا أكثر إقداما على تنفيذ قواعد نقد المتن التي قررها علماء الحديث(٢١٥)، بل وزعم بأنهم

-
- ٢١١- ابن الصلاح: مقدمة في علوم الحديث، تحقيق نور الدين العتر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ١٩٦٦م، ص ٢٥٨.
 - ٢١٢- محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، دار المعارف، الرياض، ٨/ط، ١٩٨٧م، ص ٥٨.
 - ٢١٣- تفعيل قواعد، ص ١٤٥ - ١٦٠.
 - ٢١٤- تفعيل قواعد، ص ١٦٥ - ٢٤١.
 - ٢١٥- تفعيل قواعد، ص ١٧١.

- زادوا عليها قواعد علمية دقيقة أخرى ، وذكر بأن هذا العصر عصر التحقيق العلمي في كل شيء ثم ذكر عددا من العلماء النابهين في - نظره - الذين قاموا بنقد متون السنة ومنهم :
- ١- الشيخ محمد رشيد رضا وزملاؤه في مجلة المنار(٢١٦).
 - ٢- أحمد محمد أمين في كتابه فجر الإسلام، قلت: وكذلك في كتابه ضحى الإسلام.
 - ٣- الشيخ محمد شلتوت شيخ الجامع الأزهر وعدد من شيوخ الأزهر النابهين.
 - ٤- محمود أبو رية في كتابيه: أضواء على السنة المحمدية و شيخ المصيرة أبو هريرة(٢١٧).
 - ٥- سيد صالح أبوبكر في كتابه الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها(٢١٨).
 - ٦- الشيخ محمد الغزالي في كتبه هموم داعية، و مقدمة فقه السيرة، و السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث(٢١٩).
- ثم قال: ومن واجبنا أن نؤصل دائماً بإيمان وجرأة غير عابئين بتشويش العوام والمقلدين المغالين الذين لا يحترمون العقل... ولا يعرفون المنهج العلمي الناقد.
- قلت: وفي ادعائه هذا اتهام لكل من خالفه بأنه من مشوشي العوام أو أنه مقلد غال [لا يحترم العقل، ولا يعرف المنهج العلمي الناقد(٢٢٠)]، وأي عقل يريد المصنف أن يعتمد عليه أم عقل المتكلمين الذين كفر بعضهم بعضاً أم عقل الحداثيين الذين سرعان ما يتراجعون عما أثبتوه أم عقل الفقهاء الذين شحن بعضهم ما كتب بكثير من الأحاديث الموضوعة فضلا عن الضعيفة.
- وأورد المصنف في هذا الفصل مجموعة كبيرة من الأحاديث وردها بزعمه انطلاقاً من القواعد التي وضعها، وقسمها إلى مجموعات أربع هي:
- ١- أحاديث ردها بسبب اشتغالها على معلومات علمية وتاريخية خاطئة واعتبرها من الموضوعات وذكر في هذه المجموعة خمسة أحاديث هي: إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وأي مسجد

٢١٦- تفعيل قواعد، ص ١٧٣.

٢١٧- تفعيل قواعد، ص ١٧٤.

٢١٨- تفعيل قواعد، ص ١٧٥.

٢١٩- تفعيل قواعد، ص ١٧٥.

٢٢٠- تفعيل قواعد، ص ١٧٥.

وضع أولاً، وسجود الشمس(٢٢١)، وخلق آدم على صورته(٢٢٢)، وإن عمر هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم الساعة.

٢- أحاديث ردها بسبب ركافة المعنى - في نظره - وتباين المعقول وتخالف القرآن وتنسب للأنبياء أموراً لا تناسب مقامهم، وذكر أحاديث منها: تخفيف القرآن على داود، وطواف سليمان على نسائه، ولطم موسى ملك الموت وفقاً عينه(٢٢٣)، وهروب الحجر بثياب موسى(٢٢٤)، ونحن أحق بالشك من إبراهيم، وحديث الشفاعة، ولا يموت مسلم إلا أدخل الله مكانه النار يهوديا أو نصرانيا.

٣- أحاديث ردها بسبب أن فيها ألفاظا تجسم الله ويصعب تأويلها وذكر في هذه المجموعة اثني عشر حديثا وزعم بأن الأصل تنزيه الله تعالى عن الجسمية والأعضاء والجوارح وأنهم قطعوا بتقديسه تعالى عن الحركة والانتقال وأراد من وراء ذلك نفي أحاديث الصفات تقريرا لمذهب الجهمية والمعتزلة وهو تعطيل صفات الله تعالى أو تأويلها، والأحاديث هي: فيأتيهم الله في صورة... وأنكره محذرا هذا الكوثري، وحديث الساق، وحديث: يضع الجبار قدمه في جهنم فتقول قط قط، وحديث: إن ربكم ليس بأعور(٢٢٥)، وحديث "إن الله ليمسك السماوات بإصبع والأرضين على إصبع" وحديث الشفاعة(٢٢٦)، وحديث الرؤية يوم القيامة، وحديث النزول في الثلث الأخير من الليل(٢٢٧)، وحديث الجارية أين الله. أقول: وهذه الأحاديث ثابتة لا تشبيه ولا تجسيم فيها وهي عقيدة أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين والأئمة كمالك والشافعي وأحمد: "أننا نثبت لله ما أثبتته لنفسه من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تأويل ولا تكييف" وقد أثبت الإمام مالك الاستواء وأثبت أهل السنة والجماعة الرؤية والشفاعة خلافا للمعتزلة والجهمية الذين لا يعتد بخلافهم في باب العقائد.

٢٢١- تفعيل قواعد، ص ١٧٨، الأضواء القرآنية: ٢٦٤/٢.

٢٢٢- تفعيل قواعد، ص ١٨٢، الأضواء القرآنية: ٦٢/١.

٢٢٣- تفعيل قواعد، ص ١٨٩، الأضواء القرآنية: ٦٢/١، ١٨٧/٢.

٢٢٤- تفعيل قواعد، ص ١٩١، الأضواء القرآنية: ٢٣٧/٢.

٢٢٥- تفعيل قواعد، ص ٢٠٨، الأضواء القرآنية: ٢٠٦/٢.

٢٢٦- تفعيل قواعد، ص ٢١٢، الأضواء القرآنية: ٢٥٨/٢.

٢٢٧- تفعيل قواعد، ص ٢١٥.

قلت: وكان جل اعتماده في نقده ورده لتلك الأحاديث على كتاب الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها.

الفصل السابع: منشأ كثرة الأحاديث ذات المتون المشكلة والمنكرة المروية عن أبي هريرة (٢٢٨).

مهد لهذا الفصل بدراسة تحليلية موثقة - بنظره - لمنشأ الغرابة والعلل والإشكالات في عدد من الأحاديث المروية عن أبي هريرة أو المنسوبة إليه وأن الأحاديث المستنكرة التي في متنها علل تجعل صحة المتن موضع إشكال كمخالفته للقواعد العقائدية العقلية أو مخالفته لعصمة الأنبياء أو إفادة التجسيم وتعود تلك إلى عوامل عدة:

- ١- رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار وتدليسه عنه وأورد في ذلك ثلاثة أحاديث.
- ٢- مآخذ عدد من الصحابة على كثرة رواية أبي هريرة لما قد يوقعه ذلك من خطأ ووهم وذكر ثمانية أحاديث: منها تعذيب الميت، والشؤم في ثلاث.
- ٣- عدم أخذ علماء الكوفة بعض ما يروى عن أبي هريرة. نقل في ذلك قول النخعي وابن أبي الحديد عن أبي جعفر الإسكافي.
- ٤- ارتياب عدد من علماء المعتزلة القدامى في أحاديث أبي هريرة وتكذيب كثير من رواياته ونقل ذلك عن النظام وأبي جعفر الإسكافي وابن أبي الحديد (٢٢٩).
- ونقل ابن أبي الحديد قول أبي هريرة: والمدينة حرم ما بين عَيْر إلى ثُور، وقال: والظاهر الغلط من الراوي... والصواب ما بين عير إلى أحد.
- قلت: بل ابن أبي الحديد هو الذي أخطأ حيث أن ثور هو جبيل يقع خلف أحد يعرفه أهل المدينة خلفاً عن سلف (٢٣٠).
- قلت: والمعتزلة لا يقبل قولهم في من هو دون أبي هريرة فضلاً عن أبي هريرة رضي الله عنه.
- ٥- ذكر المصنف مجموعة من الأحاديث وادعى بأنها ركيكة المعنى وتنسب إلى الأنبياء لآتناسب مقامهم منها النيل والفرات من أنهار الجنة، وإمساك النبي صلى الله عليه وسلم للشيطان في صلاته، وسرقة الشيطان من مال الصدقة، وإذا وقع الذباب في إناء...، وإذا سمع الشيطان الأذان...

٢٢٨- تفعيل قواعد، ص ٢٤٣ - ٢٩٢.

٢٢٩- تفعيل قواعد، ص ٢٤٣ - ٢٤٧.

٢٣٠- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ٤، دار مكتبة التريبية، بيروت، ١/٣٩٨.

قلت: وهذه الأحاديث ثابتة ولكن لما لم تحتل عقولهم معناها ولم يسلموا بها اتهموا بها
أبلاً هريرة والأصل أن يتهموا عقولهم وأفهامهم.

الفصل الثامن: ثغرات في البناء السندي المحكم (٢٣١).

- حاول في هذا الفصل تلمس بعض الثغرات السندية الهامة الأخرى التي يمكن أنها كانت
سبباً للخطأ أو تسربه ويبحث ذلك في ثلاث مسائل:
- ١- الاحتجاج بمرسل الصحابة دون قيد لاسيما صغار السن من الصحابة كأئس بن مالك
وعبدالله بن عباس رضي الله عنهما.
 - ٢- التسليم بعدالة وحفظ وضبط وإتقان كل من دخل تحت التعريف الاصطلاحي الموسع
للصحابة.
 - ٣- كثير من أحاديث الصحيحين كرواية بصيغة العنعنة رغم أن المعنعن ممن عرف بالتدليس.

الخلاصة: واشتملت على سبع مسائل:

- ١- السنة النبوية وحي معنوي واجب الاتباع.
- ٢- أبي الله العصمة إلا لكتابه.
- ٣- صحة السند لا تكفي وحدها.
- ٤- لا يصح الاحتجاج بلفظ واحد إذا كان مختلفاً بل يجب جمع الروايات كلها في الموضوع في
الصحيحين وغيرهما ثم الترجيح بالأدلة.
- ٥- لزوم التثبت في مراسيل الصحابة.
- ٦- الأحاديث المشككة المنتقدة المتن مع كونها صحيحة الإسناد قليلة وما رواه أبو هريرة أقل من
القليل.
- ٧- أن السنة النبوية الصحيحة ليست مختصرة في الصحيحين وحدهما بل توجد في دواوين
الحديث الأخرى ولا دليل على ترجيح ما ورد في الصحيحين على غيرهما - من وجهة نظر
المؤلف -.

النتائج:

- ١- من خلال الاطلاع على الكتب التي وردت في الدراسة والتعريف ظهر لي الأمور التالية:
- ٢- أن أهل البدع ينصر بعضهم بعضاً، وينقل بعضهم عن بعض، ويمدح بعضهم بعضاً.
- ٣- الهجمة الشرسة على السنة النبوية إنما هي مقدمة للهجوم على القرآن الكريم.
- ٤- اعتماد العقل منهجاً وحيداً - فقط - لنقد السنة إنما القصد منه إفساد السنة لاختلاف العقول حسب البيئة التي يعيش فيها الأفراد.
- ٥- من الأهداف الرئيسية للطعن في السنة النبوية الطعن في أحاديث الصفات تقريراً لعقيدة المعتزلة والجهمية.
- ٦- عدم قبول أحاديث الآحاد في العقيدة منهج عقلائي لم يكن في السلف الصالح وإنما هو مذهب المعتزلة.
- ٧- الطعن في أحاديث عذاب القبر والإدعاء بأنها من أحاديث الآحاد هو أيضاً مذهب المعتزلة.
- ٨- اتفاق أهل البدع على الطعن في صحيح البخاري واتهامه بأنه غير دقيق في فهمه.
- ٩- سوء الأدب من المبتدعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام رضي الله عنهم.
- ١٠- إنكار بعض الأحكام الثابتة الواردة في السنة زعماً بأنها تخالف القرآن كحد الحرابة، ورجم الزاني، وقتل المرتد، وعذاب القبر.
- ١١- الادعاء بأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يقم حد شرب الخمر على حمزة رضي الله عنه محاباة لعمه وهذا قول ساقط من ساقط.
- ١٢- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على رسوله صادق الوعد الأمين.

* * * *